تقرير حول
قضايا إسلامية معاصرة

سعيد بوهراوة*

تجسيداً للتقاليد التي أرستها إدارة الجامعة الإسلامية العالمية والمتمثلة في تأكيد المحافظة على الجو العلمي، حرصاً على تنشيط جو التلاقح المعرفي في إطار التخصص، نظم قسم الفقه وأصول الفقه بكلية معارف الوحي والتراث بتاريخ ١٥ إبريل ١٩٩٩م يوماً دراسياً بقاعة المحاضرات التابعة لمركز البحوث، كان الغرض منه تحقيق الأهداف الآتية:

- تجديد مناقشة وإثراء بعض موضوعات الساعة.
- تأكيد ضرورة التفعيل المستمر للبحث العلمي في إطار التخصص.
- تجديد الصلة الحوارية بين الأساتذة وطلبة التخصص.

وقد بدأ هذا اليوم الدراسي بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، ثم كلمة ترحيبية ألقاها السيد عميد كلية معارف الوحي والتراث الأستاذ الدكتور **عبد الله حسن** نوه فيها بأهمية مثل هذه اللقاءات، والدور الذي تقوم به الجامعة الإسلامية العالمية في سبيل توفير مثل هذا الجو العلمي الذي قد لا يتيسر في جامعات أخرى، ثم أكد ضرورة مواصلة مثل هذا النشاط الذي يستحق كل التقدير والتشجيع. وعقب كلمة العميد ألقى رئيس قسم الفقه وأصول الفقه

---

* ماجستير في علوم الوحي (الدراسات القرآنية والحديثية) من الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، طالب دكتوراه بقسم الفقه وأصول الفقه بالجامعة نفسها.

الدكتور **إبراهيم محمد زين** كلمة ترحيبيّة بيّن فيها أهمية مثل هذه الموضوعات في الدراسات الفقهية، وضرورة تعميق مناقشتها بغية الارتقاء بمستوى البحث في ميدان الفقه وأصوله ليصل إلى المستوى المطلوب.

وبعد كلمتي السيد عميد الكلية والسيد رئيس قسم الفقه وأصوله، بدأ عرض برنامج هذا اليوم بتقديم محاضرتين متواليتين، كانت الأولى محاضرة الدكتور **عبد الرحمن أوانغ**، تحت عنوان: **"بعض التأملات في قواعد التشريع الأولى في القرآن الكريم"** أكد في مقدمتها أن الرسالة الإسلامية بوصفها خاتمة الرسالات حوت تشريعاتها على ما يتناسب ومصالح الإنسان في المعاش والمعاد، كما جاءت بتشريعات تتناسب وقدرة الإنسان في تحمل التكاليف، وقد انبنت هذه التشريعات على أسس ثلاثة هي:

- رفع الإصر والأغلال.
- قلة التكاليف.
- التدرج في التشريع.

وقد فصّل الدكتور شرح هذه الأسس مستنداً إلى آيات قرآنية وأحاديث نبوية وتقعيدات أصولية فقهية، غير أنه وتماشياً مع عنوان المحاضرة كان تركيزه على الأساس الثالث - وهو التدرج في التشريع - أكثر عمقاً، فقد فصّل الاستشهاد على هذا الأساس من خلال أمثلة بارزة منها: التدرج في تحريم الخمر والآيات الثلاث التي تناولت هذا التدرج، ثم التدرج في تحريم الربا وآيات سورة البقرة وآل عمران. وقد استخلص في الأخير أن خاصية التدرج راعت أساساً مصلحة الإنسان، وهو ما ينبغي أن يكون معلماً للمشرعين والقضاة.

أما المحاضرة الثانية فكانت من تقديم الدكتور **سيد إسكندر شاه** - وهي جزء من رسالة الدكتوراه التي تقدم بها إلى كلية القانون بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا - وكان عنوانها **"جريمة القتل في الإسلام دراسة في أهم الأحكام التشريعية"**، وقد كانت دراسة للقانون الإسلامي فيما يتعلق بجريمة القتل من خلال عرض أهم مفاصل هذا الموضوع المتمثلة في تعريف جريمة القتل في الفقه الإسلامي، ثم أنواع الجرائم

واختلاف العلماء حول هذه الأنواع، ثم وسائل إثبات الجرائم في الفقه الإسلامي وتطور هذه الوسائل، وأيضاً موضوع الدية في جريمة القتل، محاولاً بذلك تقويم تطبيق هذا القانون في عصرنا الحاضر.

وعقب المحاضرتين فتح المجال للمناقشة والأسئلة والتعقيبات دار معظمها حول التوفيق بين اعتبار موضع التدرج في الجانب الحِكَمِي الوعظي مع عدم اعتبار بعضها في الجانب التطبيقي، وحول التوفيق بين تحريم الإسلام لموضوع القتل مع إقراره في موضوع الحروب والفتوحات.

وبعد استراحة استؤنف اليوم الدراسي بتقديم محاضرتين في موضوع الاجتهاد، كانت الأولى من تقديم الأستاذ الدكتور **عبد الله محمد الجبوري**، تحت عنوان: "**الاجتهاد شروطه ومجالاته وضوابط الاجتهاد المعاصر**" قدم الدكتور لمحاضرته ببيان أهمية الاجتهاد ودوره في إيجاد الحلول للقضايا المستجدة، ثم عرّف الاجتهاد بتعريف الشيرازي والغزالي، وذكر الشروط الواجب توفرها في المجتهد مؤيداً ما سار عليه الغزالي من تخفيف في هذه الشروط، ثم أيدّ إمكان تحصيل هذه الشروط في العصر الحاضر خلافاً لما توهمه بعض الناس ممن يريدون أن يضيّقوا واسعاً، وبعدها أثبت أن ضعف الاجتهاد والجمود الفقهي ليس مرتبطين بالشروط التي اشترطها الأصوليون، وإنما ارتبطا بضعف الدولة في أواخر القرن الرابع الهجري. ثم بيّن مجال عمل الاجتهاد عدد المجالين اثنين: أولهما: فيما لا نص فيه مما تركه الشارع قصداً ليملأ المجتهدون هذا الفراغ بما يحقق مقصد الشارع، ثانيهما: النصوص الظنية الورود والدلالة

أما مجال القطعيات فهذه لا يدخلها المجتهد، ولا يجد حاجة لدخولها.

أما عن معالم الاجتهاد المعاصر وضوابطه فقد بين فيه أن الاجتهاد يجب أن يتحرر من تشديدات المضيقين الذين لا يجيزون الخروج عن رأي المذاهب الفقهية الإسلامية. وتضييقات النصيين الحرفيين الذين يجمّدون عقولهم أمام أي نص ظني في ثبوته أو دلالته، أو فيهما معاً. ومبالغة الموسعين لدائرة الاجتهاد ولو على حساب النصوص المحكمة والأحكام الثابتة. وعليه رأى الأستاذ المحاضر أن أبرز

معالم وضوابط الاجتهاد المعاصر هو الاتسام بالاعتدال الذي يجمع بين اتباع النصوص ورعاية مقاصد الشريعة.

وفي الأخير أكد الدكتور ضرورة التواصل التام بين علماء الحديث والفقه، وضرورة الاجتهاد الجماعي في المسائل المستجدة، وحَذّرَ من الوقوع تحت ضغط الواقع القائم في مجتمعاتنا المعاصرة لأنه واقع متأثر بمؤثرات خارجية.

أما الدكتور **قطب مصطفى سانو**، فقد بدأ كلامه بالتعليق على ما جاء في كلام الدكتور الجبوري فيما لا يسوغ فيه الاجتهاد وهو القطعي، فبين أن المقصود بمنع الاجتهاد في النص القطعي إنما هو في إطار الفهم فقط وأما تنزيل النص القطعي فيحتاج إلى اجتهاد، وقد استشهد في هذا بكلام الإمام الشاطبي، وعليه خلص الدكتور إلى أنه ما من نص إلاّ ويلابسه الاجتهاد. والملاحظ أن تعليق الدكتور قطب سانو لم يرم منه الاستدراك على الدكتور الجبوري، لأن كلام هذا الأخير كان واضحاً في إطاره.

أما محاضرة الدكتور قطب سانو فقد جاءت تحت عنوان: "**الاجتهاد الجماعي بين النظرية والتطبيق**" بيّن رأي العلماء حول بداية الاجتهاد الجماعي، وأن معظمهم أكد أنه كانَ موجوداً على عهد النبي ﷺ، كما وجد بعده على عهد الخلفاء الراشدين والذين جاءوا بعدهم، أما جانب التطبيق فقد ذكر كلام العلماء حول بعض المقترحات التطبيقية لهذا النوع من الاجتهاد، غير أن الدكتور المحاضر أتي بمقترحات مبتكرة لهذا الجانب من الاجتهاد، فقسم ابتداء المسائل المتعلقة بالاجتهاد الجماعي إلى:

أولاً: مسائل وقضايا محلية وهي التي لها ارتباط بقطر ما، وبأعرافه ومصالحه المجتمعية المحدودة.

ثانياً: مسائل وقضايا إقليمية لها اتصال بإقليم ذي صفات وعادات وتقاليد ومصالح مشتركة محدودة.

ثالثاً: مسائل وقضايا أممية لها مساس بعموم الأمة بقطع النظر عن الأقطار التي

ينتمي إليها أفرادها.

أما الوسائل المقترحة لتفعيل النظر الاجتهادي الجماعي فقد لخصها الدكتور المحاضر على النحو الآتي:

أولاً: مجمع اجتهادي محلي يضم مجتهدي قطر دون غيرهم.

ثانياً: مجمع اجتهادي إقليمي يضم مجتهدي إقليم دون غيرهم.

ثالثاً: مجمع اجتهادي أممي يضم معظم مجتهدي الأمة.

وعقب المحاضرتين فتح مجال النقاش، وقد دار معظمه حول موضوع الاجتهاد في القطعيات، كانت أبرز المداخلات تعليق الأستاذ الدكتور عرفان عبد الحميد على مداخلة الدكتور قطب سانو معتبراً شرحه غير كافٍ وهو ما قد يفتح المجال لبعض التأويلات الفاسدة، وعليه اقترح على رئيس الفقه وأصول الفقه عقد ندوة حول هذا الموضوع.

أما آخر فقرة في اليوم الدراسي فكانت مراجعة الدكتور **صالح قادر زنكي** لكتاب الأستاذ الدكتور علي جمعة "**تجديد أصول الفقه**"، وقد آثر الدكتور منهج العرض النقدي للكتاب ليتم التركيز على أهم محاوره. فبدأ بتلخيص ما رصده الدكتور علي جمعة من اتجاهات وآراء حول موضوع تجديد أصول الفقه، بدءاً بدعوة رفاعة الطهطاوي بتجديد العلوم بصفة عامة، ومروراً بدعوة مدرسة القضاء الشرعي لتجديد أصول الفقه من حيث الأسلوب وطريقة العرض، وانتهاءً بآراء المحدثين أمثال الدكتور الترابي، والدكتور سليم العوا، والدكتور طه جابر العلواني وغيرهم، ثم لخصّ نوعية هذا التجديد الذي تراوح بين التجديد في الأسلوب وطريقة العرض إلى التجديد في البنية والمفردات، متخللاً كل هذه الأراء وعلى رأسها ترجيحات الدكتور علي جمعة بملاحظات وتعليقات نقدية، كان أهمها ملاحظة وجود بعض المقترحات التجديدية المتطرفة، وغياب بعض الأسماء التي حاولت التجديد والتنقيح في أصول الفقه أمثال الإمام الشوكاني، وأحمد سيد خان، ومحمد عبده وتلاميذه، وعدم توضيح المؤلف لشروط التجديد، ومن هم هؤلاء المجددون؟

وقد استخلص الدكتور في الأخير أن الآثار السلبية التي ترتبت على هذه الدعوة أكثر بكثير من الآثار الإيجابية، ويحكم على الشيء من حيث المآل والنتائج. مؤكداً أن الأولى بشأن مثل هذه المسائل ألاّ يكون الاجتهاد فيها فرديّاً، وإنما تعرض هذه المسائل على مجموعة من علماء الأمة، ليكون الاجتهاد فيها جماعيّاً.

وعلى إثر هذه المراجعة انتهى برنامج اليوم الدراسي بتقديم كلمة شكر وتقدير لكل المحاضرين والمنظمين والحضور، وختم اللقاء بقراءة سورة العصر.